

الوطنية والدولية ذات الصلة في البلدان الصناعية والبلدان النامية بغية تمكين منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للاحتياجات التدريبية بأفضل طريقة فعالة من حيث التكاليف، وبما يخدم على أفضل وجه مصالح جميع الدول الأعضاء.

وإذ تلاحظ مع الاهتمام ما اتخذ من خطوات لإكمال عملية إعادة تشكيل المعهد بغية جعله مؤسسة دينامية للتدريب على النحو المتوخى له أصلا،

١ - تحيط علما بتوصيات مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛

٢ - تحث الدول الأعضاء على تقديم التبرعات للمعهد بعد إعادة تشكيله، وخاصة إلى صندوقه العام، بما يكفل إمكانية استمراره، وتعزيز تنمية برامجه التدريبية؛

٣ - تؤكد من جديد أن تمويل ميزانية المعهد الإدارية وبرامجه التدريبية ستغطي من التبرعات والهبات والمنح المخصصة لأغراض خاصة والتكاليف العامة للوكالة المنفذة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمعهد في المستقبل وبأثر رجعي منذ نقل مقره إلى جنيف، حيزا للمكاتب في جنيف، فضلا عن الدعم الإداري والسوقي بتكاليف عادلة، على أساس التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة نفسها ومعاملته على قدم المساواة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛

٥ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يوفر للمعهد حيزا لمكتب الاتصال في نيويورك، بتكاليف عادلة على أساس التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة نفسها ومعاملته على قدم المساواة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتطلب، في هذا الصدد، إلى مجلس الأمناء أن يولي الاهتمام اللازم لهذه المسائل بغية تفادي أي آثار مالية سلبية بالنسبة للمعهد؛

٦ - تدعو المعهد والأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تطوير وتكثيف تعاونها، لغرض جعل المعهد أداة هامة لتوفير التدريب وما يتصل به من بحوث لمنظومة الأمم المتحدة، ولتفادي الازدواجية التي لا داعي لها في العمل؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يعزز التعاون بين المعهد والمؤسسات الوطنية والدولية المؤهلة الأخرى، بما

العامة ١٩٩/٤٧، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بحيث تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تستفيد على نطاق أوسع من أعمال الجامعة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين؛

٥ - تطلب إلى مجلس الجامعة وإلى رئيسها مواصلة بذل الجهود لضمان الكفاءة والاقتصاد في أنشطة الجامعة وضمان الشفافية والمساءلة بالنسبة لأوضاعها المالية، وتكثيف الجهود من أجل زيادة موارد صندوق المنح التابع لها، وتعبئة المساهمات التنفيذية وغيرها من وسائل دعم البرامج والمشاريع؛

٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود من أجل ضمان وزيادة القيمة الحقيقية لرأس مال صندوق المنح التابع للجامعة

٧ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم التبرعات إلى الجامعة، وخاصة إلى صندوق المنح التابع لها.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٢٥/٤٩ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٠/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٢٧/٤٧ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢، و ٢٠٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٨٧)، وتقرير المدير التنفيذي بالنيابة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن أنشطة المعهد^(٨٨)،

وإذ تسلم بتزايد أهمية وملاءمة التدريب داخل منظومة الأمم المتحدة وبالاحتياجات التدريبية الجديدة لجميع الدول الأعضاء،

وإذ تضع في اعتبارها ملاءمة أنشطة البحث المتصلة بالتدريب التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته،

وإذ تدرك أنه من المهم، بالنسبة للمعهد، بعد إعادة تشكيله، أن يواصل تنمية علاقات أوثق مع المؤسسات

في ذلك المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، إيطاليا، كل وفقا لولايته:

٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن التدابير التي اتخذت لتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٢٦/٤٩ - خطة للتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تحيط علماً بالتقارير التي قدمها الأمين العام بشأن خطة للتنمية^(١٣)،

وإذ ترحب بجلوسات الاستماع العالمية المتعلقة بالتنمية التي دعا إليها رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وعقدت في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وقدمت مساهمة ملموسة إلى المناقشات الجارية بشأن خطة للتنمية، وإذ تحيط علماً بالمذكرة التي قدمها رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وتضمنت الموجز الذي أعده لجلوسات الاستماع العالمية^(١٤)،

وإذ تحيط علماً بالمناقشات التي جرت في إطار الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤ التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإذ تحيط علماً بالخلاصة والنتائج التي قدمها رئيس المجلس^(١٥)،

وإذ تشدد على التزامها بوضع إطار عملي المنحى يستند إلى توافق في آراء لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية وتدعيم دور الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - تقرر إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة يتولى صياغة أكثر تفصيلاً لخطة للتنمية تكون شاملة وعملية المنحى، ويبدأ أعماله في أقرب موعد ممكن في عام ١٩٩٥؛

٢ - تطلب إلى الفريق العامل المخصص أن يأخذ في اعتباره، في سياق مداولاته، التقارير المقدمة من الأمين العام عملاً بالقرارين ١٨١/٤٧ و ١٦٦/٤٨ والتوصيات الواردة بها^(١٦)، ونتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والآراء التي أعرب عنها الممثلون في المناقشة الرفيعة المستوى المعقودة خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، علاوة على موجز جلوسات الاستماع العالمية المتعلقة بالتنمية^(١٧) والمقترحات المقدمة من المجموعات و/أو الدول، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالتنمية؛

٣ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر، في دورته التنظيمية لعام ١٩٩٥، في الطرق والوسائل التي تكفل للمجلس إضافة مزيد من المدخلات الموضوعية إلى أعمال الفريق العامل المخصص؛

٤ - تطلب أيضاً إلى الفريق العامل المخصص أن ينظر في الطرق الملائمة لوضع الصيغة النهائية لخطة للتنمية واعتمادها؛

٥ - تطلب كذلك إلى الفريق العامل المخصص أن يقدم تقريراً عن سير أعماله إلى الجمعية العامة قبل اختتام دورتها التاسعة والأربعين؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "خطة للتنمية".

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٢٧/٤٩ - الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد استمرار صلاحية المبادئ المنصوص عليها في الوثائق الأساسية المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١٨)، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان^(١٩)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٢٠)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٢١)، واتفاقية حقوق الطفل^(٢٢)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي اعتمدت فيه الاتفاقية الدولية لحماية